دور التجارة الخارجية كعامل محدد للنمو والتوازن الاقتصادي في ظل الأزمة: مقاربة نظرية تاريخية للاقتصاد السوري خلال الفترة 2010 – 2017

د. همام الجزائري*

الملخص

تهدف الدراسة إلى تقصي دور التجارة الخارجية في إطار تحفيز النمو الاقتصادي، فقد قام الباحث بعرض تطور مؤشرات الاقتصاد السوري على مستوى النمو الاقتصادي، ومؤشرات التجارة الخارجية خلال فترة الأزمة الممتدة بين 2010 – 2017، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها: أن للتجارة الخارجية دوراً محورياً في تحقيق النمو والتوازن الاقتصادي خلال فترة الأزمة، كما أن أنه لا توجد اختلافات بين الواقع الحالي والمطلوب لناحية المسارات التي تم اتخاذها في إطار رسم سياسات التجارة الخارجية وتنفيذها، فمسارات التجارة الخارجية بقيت قاصرة لناحية التوسع في صافي الصادرات، ولاسيما في ظل توسع الهوة لصالح المستوردات مع الجهود في ضغط فاتورة الاستيراد وزيادة نسبة تغطية الصادرات خلال الأعوام 2014 و 2015 و2016.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية.

*مدرس في قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.

Role of Foreign Trade as Factor for Growth and Economic Equilibrium during the Crisis:
a Theoretical-Historical Approach onthe Syrian Economy (2010 – 2017)

Dr. HumamAljazaeri*

Abstract

The study aimed at investigating the role of foreign trade in the framework of stimulating economic growth. The author demonstrated how economic and foreign trade indicators engaged growth during the crisis period (2010-2017). the study concluded to set of results the most important of them was: It was found that Foreign Trade plays a pivotal role in achieving economic growth and equilibrium during the crisis period, also there was no difference between the current reality and the required paths for making foreign trade policy and execute it, Foreign trade paths remained deficient in terms of expansion in net exports, especially in light of the widening gap in favor of imports despite efforts to compress import bill and increase export coverage during 2014, 2015 and 2016.

Key Words: Economic Growth, Foreign Trade.

* University teacher at the EconomicDepartment- Faculty of Economic Damascus University.

المقدمة:

تبرز إشكاليات مواجهة تحديات الأزمات التي يعيشها عالمنا المعاصر قضية محورية في إطار عملية صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي، وكيفية محاولة الاستفادة من الإمكانيات المتاحة للبلد الذي يعيش الأزمة. وهنا يبرز التحدي الأساسي لناحية تحقيق معدلات نمو أكثر توازناً تجاه تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية. ويشير تقرير (UNCTAD, Towards more Balances Growth Strategies in Developing Countries, 2013) إلى أهمية النمو والتنمية الاقتصادية؛ لأنها محدد رئيسي لمستوى الرفاهية لأي بلد عبر مؤشرات العمالة والعوائد الضريبية، إلا أن مثل هذه المؤشرات يمكن أن تحقق نتائج ملحوظة عبر زيادة أرباح المؤسسات من خلال المساهمة في النشاط التجاري العالمي.[1] كما أكد (Marshall, 1949) فإنه شكلت سياسات التجارة الخارجية الفاعلة على المدى الطويل نتائج حقيقية في تحقيق نمو اقتصادي مستدام هذا من جانب، ومن جانب آخر لا يمكن عدها الشرط الكافي لتحقيق النمو.[2] وهو ما دفع (Robertson, 1938) منذ أوائل القرن العشرين إلى وصف التجارة الخارجية بمحرك النمو الاقتصادي من ناحية توزيع أكثر كفاءة للموارد المتاحة.[3]

(1) UNCTAD, (2013). "Towards more Balanced Growth Strategies in Developing Countries: Issues Related to Market Size, Trade Balances and Purchasing Power. Discussing Paper, No.214, P: 21.

(2) Marshall, A. (1949). Principles of Economics: An Introductory Volume. (8th Edition): Paperback. P. 225.

(3) Robertson, D. (1938) The future of international trade, Economic Journal, Vol. 48, 1-14.

ومعتوجهات الوطنيين الجدد (Neo-Nationalism) وانعكاساتها على التجارة العالمية، غير أنها تتفق إلى حد كبير في أنهم ليسوا مع مثل هذه الإجراءات في إطار شمولي، فالقلق من أسلوب التطبيق من ناحية العلاقات الاقتصادية بين البلدان (World Bank, 2004)[1].

وخلال العقد 2000–2010 شهد الاقتصاد السوري نمواً ملحوظاً مع بداية التحول تجاه مشهد اقتصادي أكثر انفتاحاً من خلال دخول المؤسسات المصرفية للعمل، وتفعيل سياسات التجارة الخارجية، وحقق النمو الاقتصادي وفق التقديرات الرسمية ما يقارب 6.5% في منتصف العقد، ووصل حجم التجارة الخارجية للاقتصاد السوري عام 2010 إلى ما يزيد عن 20 مليار دولار[2]. واستمرت هذه النتائج الواعدة مترافقة مع تطوير جوهري في البيئة المؤسساتية للاقتصاد السوري، ولاسيما من ناحية التشريعات والسياسات الاقتصادية، فقد وصل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2010 إلى ما يقارب 1.5 مليار دولار[3]، إلا أن هذه المكاسب لم يكتب لها الاستمرارية بسبب الأزمة التي بلغ أوجها منتصف عام 2013، من ناحية الإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب، والعقوبات التي تم فرضها على البلاد، والتدمير الممنهج للبنى التحتية؛ إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب النصف عما كان عليه عام 2010. وهذه التداعيات أثرت في العملية الإنتاجية، وأوجدت ضرورة حتمية لناحية اتخاذ مجموعة من السياسات ولاسيما على مستوى التجارة الخارجية، وهو ما ستقوم الدراسة بتقصيه لتقييم أثر سياسات التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الأزمة التي تشهدها البلاد.

---

[1] Soubbotina, T. (2004) Beyond Economic Growth- An Introduction to Sustainable Development, The World Bank, Washington, D.C. 2nd Edition, P:83.

[2] المكتب المركزي للإحصاء، (2010)، المجموعة الإحصائية، دمشق.

[3] هيئة الاستثمار السورية، (2010)، "التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر"، دمشق.

الدراسات السابقة:

خلال العقود الماضية تطور مشهد أكد على حتمية العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية الاقتصادية، فالتنوع والتصنيع بقي الأساس على المدى الطويل للبلدان للحد من هشاشة الآثار الانعكاسية على النمو الاقتصادي في إطار سياسات الانفتاح الاقتصادي(UNCTAD, 2012). وقد كان هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي خلصت إلى أن التبادل التجاري ركيزة رئيسية في عملية التنمية بشكل عام، وهو ما سيتم تناوله في إطار معالجة إشكالية الدراسة:

1) **دراسة كيهو (2017) بعنوان:**[1] "أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة ساحل العاجل": تناول الباحث الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بشكل واسع، من خلال التأكيد على المساهمة بشكل كبير في إلقاء الضوء على التراكم الرأسمالي والعمالة، وهدف الباحث خلال دراسته إلى تبيان أثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي لساحل العاج خلال الفترة 1965–2014 في إطار تبادلي يتضمن التراكم الرأسمالي والعمالة والانفتاح التجاري كمؤثرات. وأظهرت النتائج تأثيراً إيجابياً للانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل، وتناغماً قوياً لناحية العلاقة التكاملية بين الانفتاح الاقتصادي والتراكم الرأسمالي في التأسيس لنمو اقتصادي.

2) **دراسة ليان (2015) بعنوان:**[2] "تحليل للعلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي فيميانمار خلال الفترة 1990–2014": قامت هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي لميانمار خلال الفترة 1990–2014. واعتمدت الدراسة على

[1]Keho, Y. (2017). The Impact of Trade Openness on Economic Growth: The Case of Cote d'Ivoire, Cogent Economics & Finance Journal. Vol.5, Issue. 1.

[2]Lynn, K. (2015) An Analysis of The Relationship Between Foreign Trade and Economic Growth in Myanmar during 1990-2014. International Journal of Business and Administration Studies.Vol. 4.No. 1. PP: 114-131.

منهجين (تحليل البيانات الاستكشافي والتحليل الوصفي). وقد أظهرت النتائج أن التجارة الخارجية لم تولد تأثيراً معنوياًفي النمو الاقتصادي. فنمو المستوردات تأثر سلبياً بالنمو الاقتصادي، والصادرات تحددت بالنمو الاقتصادي. وهذا يستدعي تركيز متخذي القرار على تحقيق فائض في الميزان التجاري عبر زيادة دخل الصادرات على نفقات المستوردات من خلال التركيز على تصدير السلع المضيفة للقيمة واستيراد مستلزمات إنتاج هذه السلع.

3) **دراسة فيري (2015) بعنوان:**[1] "التأثيرات المختلفة للتجارة على النمو الاقتصادي والاستثمار: تحقيق ميداني مقطعي": هدفت الدراسة إلى عرض التأثيرات المختلفة للتجارة في النمو الاقتصادي والاستثمار بالاعتماد على بيانات مقطعية. وجاءت النتائج متناغمة مع التأثير الإيجابي للتجارة في النمو الاقتصادي. ولكن النتائج الميدانية لقطاعات مختلفة من عدة بلدات أظهرت أنه عندما تؤثر التجارة إيجاباً في النمو الاقتصادي في البلدان النامية والمتقدمة فإن أثرها غير معنوي على الأقل في البلدان الأقل تقدماً. وبقيت التجارة محدداً رئيسياً للاستثمار الأجنبي المباشر. وأوصت الدراسة بأن تصحيح هيكلي للتجارة في هذه البلدان سيسهم في مكاسب نمو أعلى.

4) **دراسة زنبوعه (2014) بعنوان:**[2] "الأزمة السورية: السياسات التنموية والآثار الاقتصادية والاجتماعية":عرضت الدراسة –في ضوء الأزمة التي تمر بها البلاد– السياسات الاقتصادية والاجتماعية ونتائجها، ومن ثم تقدير الخسائر الاقتصادية الناجمة عبر استخدام منهجية تعتمد مقارنة مؤشرات اقتصادية واجتماعية خلال الأزمة في عامي

[1]Were, M. (2015) Differential Effects of Trade on Economic Growth and Investment: A Cross-Country Empirical Investigation. Journal of African Trade.Elsevier. Vol.2. PP: 71-85.

[2]زنبوعة، محمود (2014) الأزمة السورية: السياسات التنموية والآثار الاقتصادية والاجتماعية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 30. العدد الثاني. ص ص: 221–246.

2011 –2012 بالوضع الذي كانت عليه هذه المؤشرات بافتراض استمرار حالة ما قبل الأزمة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة قيام الجهات الوصائية بوضع سياسة اقتصادية واجتماعية متكاملة كبديل عن سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي التي أهملت الجانب الاجتماعي إضافة إلى التركيز على قطاعي الصناعة والزراعة.

5) **دراسة زمان (2014) بعنوان:**[1] "تأثير التجارة الخارجية على الاستدامة الاقتصادية لرومانيا خلال فترات قبل وبعد الانضمام". قدمت هذه الدراسة جوانب لتأثير التجارة الخارجية الرومانية في استدامة الاقتصاد الوطني قبل وبعد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ إذ تعرض هذه الدراسة قضية التدهور الاقتصادي لرومانيا وتعافيها البطيء آخذة بالحسبان تأثيرات مراحل الانضمام التي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية خلال عام 2008. وقد خلصت الدراسة إلى أن قطاع التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى الكلي فشلاً في تجنب التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية في روماني، ولم يسهما بشكل حيوي في استدامة وتقارب رومانيا، وتوصي الدراسة بأنه يمكن لسياسات انتقائية تستهدف الترويج في قطاعات التكنولوجيا العالية أن تحفز النمو الاقتصادي.

6) **دراسة فرحات وآخرين (2012) بعنوان:**[2] "بدائل تمويل عملية التنمية في سورية": تعرض الدراسة سياسات الحكومة خلال السنوات السابقة في اللجوء إلى أسلوب التمويل بالعجز الذي كان له انعكاسات تضخمية، ونظراً لمثل هذه الآثار السلبية تبحث الدراسة

[1]Zaman, G.(2014). Impact of Foreign Trade on Romania's Economic Sustainability during the Pre- and Post-Accession Periods.Procedia Economics and Finance.Elsevier.Vol. 8. PP: 747-754.

[2] فرحات، منى. وآخرون (2012). بدائل تمويل عملية التنمية في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 28. العدد الثاني. ص ص: 283–305.

في إطار حدد بدائل التمويل بعيداً عن أسلوب التمويل بالعجز. بما يسهم في تخفيف العبء عن الموازنة العامة، ويقلص من اللجوء إلى القروض الخارجية، ويحقق من جهة ثانية مبدأ التشاركية مع القطاع الخاص في تمويل عملية التنمية في سورية. فقد أوصت الدراسة بضرورة فسح المجال لمشاركة اقتصادية أوسع، والاستفادة من القطاع المصرفي الإسلامي؛ لإصدار صكوك إسلامية من أجل الحصول على التمويل اللازم لخطط التنمية.

7) **دراسة جيمس (2008) بعنوان:**[1] "التجارة، الشركات الخارجية والسياسة الاقتصادية في الصناعة الإندونيسية والتايلاندية":عرضت هذه الدراسة النمو السريع، ومحتوى الصادرات الصناعية المتغير في كل من إندونيسيا وتايلاند، مع التركيز على النمو السريع لقطاع صناعة المعدات الإلكترونية والحاسوبية مقارنة مع نمو أبطأ لمعدات النقل واللاكهربائية. وتقف الدراسة على وصف السياسات التجارية لتؤكد كيف ساهمت سياسات الحماية المنخفضة كمحفز لنمو تصديري، في حين أن سياسات حمائية متشددة خفضت من حوافز التصدير.

وتأتي معنوية الدراسة التي يتم إعدادها وتميزها عن الدراسات السابقة من جانبين: الأول يتعلق بالأزمة التي تمر بها سورية، والإضاءات على مكامن الخلل في المنظومة الاقتصادية للاقتصاد السوري، والثاني يتعلق بالاستفادة من التجارب التي تم عرضها في إطار تطوير السياسات.

[1]James, W. Ramstetter, E. (2008) Trade, Foreign Firms and Economic Policy in Indonesian and Thai Manufacturing.Journal of Asian Economics.Elsevier.Vol. 19. PP: 413-424.

مشكلة الدراسة:

تم تسمية التجارة الحرة العالمية تاريخياً بأنها "محرك النمو" التي كانت الوجهة لتحقيق تنمية خلال العقدين الماضيين، إلا أن تداعيات الأزمات المالية التي شهدها العالم، وارتفاع تكاليف العمالة في البلدان والحروب الاقتصادية في إطار الإجراءات الحمائية، ومحدودية الموارد المتاحة أمام العملية الإنتاجية لتحقيق متطلبات التنمية، ومع تصاعد تداعيات الأزمة في الفترة (2013–2015) التي مرت بها البلاد المتمثلة في تزايد العقوبات أحادية الجانب، وخروج مناطق اقتصادية كانت تعد في فترة سابقة رافداً اقتصادياً مهماً، هذه الأمور أظهرت ضرورة ملحة لإعادة ترتيب الأولويات الاقتصادية في إطار شمولي، وقد عملت الدراسة على الإضاءة على إشكالية تمثلت في تقصي دور التجارة الخارجية خلال الأزمة من ناحية تحقيق نمو وتوازن اقتصادي، ويتفرع عنها التساؤلات الفرعية الآتية:

1) إلى أي مدى تم تطوير أدوات فاعلة ضابطة وموجهة للتجارة الخارجية؟
2) هل ساعدت سياسات التجارة الخارجية في تفعيل نمو اقتصادي خلال الأزمة أو تحقيق استقرار اقتصادي؟
3) كيف يمكن تطوير اتجاهات التجارة الخارجية لتعزيز مقومات التنمية خلال فترة ما بعد الأزمة؟

فرضيات الدراسة:

بناءً على الإشكالية التي تم بناؤها أعلاه، تم صياغة الفرضيات **الآتية:**

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة تربط التجارة الخارجية، وتحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة الأزمة.

الفرضية الثانية: لم يحقق الاقتصاد السوري نتائج ملموسة لناحية تطوير استراتيجية تجارة خارجية موجه نحو دعم الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات.

الفرضية الثالثة: لا توجد اختلافات بين الواقع الحالي والمطلوب لناحية المسارات التي تم اتخاذها في إطار رسم سياسات التجارة الخارجية وتنفيذها.

أهداف الدراسة:

تنطلق أهداف الدراسة من أهمية دور مؤشرات التجارة الخارجية في عملية التوازن الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يحقق الرفاهية والتقدم. وفي هذا الإطار تستهدف الدراسة توضيح الأثر الذي أدته سياسات التجارة الخارجية في تفعيل محركات النمو الاقتصادي، ومتطلبات قيام التجارة الخارجية بدور مساعد في تحقيق أهداف التنمية، وإلى أي حد يمكن للمؤسسات الناظمة لسياسات التجارة الخارجية القيام بمؤسسات تجارة خارجية تعزز مقومات الاقتصاد المحلي؟

أهمية الدراسة:

مع تناول العلاقة التي تربط جدلية التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العديد من الدراسات في المجال الأكاديمي والعملي، تساهم هذه الدراسة في تناول العلاقة بشكل انتقائي من ناحية الدور الذي تسهم فيه التجارة الخارجية، وتأثيرها في النمو الاقتصادي، أو التأثير الذي يحققه النمو الاقتصادي في أداء واتجاه التجارة الخارجية، وفي هذا الإطار

تنقسم أهمية الدراسة إلى:

الأول: نظري مرتبط بتناول الدراسةفي الجانب النظري للعلاقة في إطار أكثر تناسباً مع الحالة السورية ولاسيما أن أغلب الدراسات والكتابات تناولت دور التجارة الخارجية وأثره في النمو الاقتصادي من زاوية تتسم بالشمولية على المستوى العالمي أو على مستوى الاقتصاد الكلي.

الثاني: عملي مرتبط بحالة وخصوصية الاقتصاد السوري التي تستعرضها الدراسة من خلال الاعتماد على تطور بيانات الميزان التجاري والنمو الاقتصادي خلال فترة الأزمة 2010-2017.

منهجية الدراسة:

من خلال الأهداف التي ترمي لها الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي؛ إذ تم تحليل البيانات في إطار معالجة الإشكالية التي تتناولها الدراسة بما يستهدف التوصل إلى تحديد مدى ملاءمة السياسات الناظمة للتجارة الخارجية، وتقدير آثارها في تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010 – 2017 عن طريق الاعتماد على مراجعة بيانات الميزان التجاري وهيكليتها، وأثر ذلك في النمو الاقتصادي كأحد مؤشرات التنمية الاقتصادية.

الإطار النظري:

أولاً: النمو الاقتصادي:

شكلت متابعة النمو الاقتصادي أهمية حيوية بالنسبة إلى كثير من الاقتصاديات، فقد أكد كل من (Dowrick, Pitchford, & Turnovsky, 2004, p. VII)[1] أنه يساعد في تحديد الخلل الهيكلي، ويسهم في زيادة مستوى الدخل، وعلاج البطالة، فتاريخياً دأب علم الاقتصاد على محاولة الإجابة على سؤالين يعكسان الواقع والمسار الاقتصادي لبلدان استهدفت تعزيز مواردها: (1) كيف يمكن تحقيق النمو الاقتصادي؟ (2) لماذا هناك بلدان أغنى وأكثر رفاهية من بلدان أخرى؟ وينطلق السؤال الأول من مصادر داخلية في معالج قضية النمو من ناحية الاستفادة من الموارد المتاحة، في حين يعالج التساؤل الثاني قضية مقارنة في إطار الاستفادة من التجارب البديلة.

(1) Dowrick, S. Pitchford, R and Turnovsky, S. (2004). Economic Growth and Macroeconomic Dynamics: Recent Development in Economic Theory. Cambridge University Press: Cambridge. P. VII

ويشير النمو الاقتصادي (Nafziger, 2012, p. 15)[1] في بلد ما إلى أنه الزيادة في الدخل المحلي التي تتحقق خلال سنة. وتتبع الأهمية من كونه من أهم المؤشرات التي تقيس النشاط الاقتصادي من جهة، إضافة إلى كونه مؤشراً لتطور مستوى المعيشة من جهة أخرى.

ويعدُّ كل من (Miles, Scott, & Breedon, 2012)[2] أهمية دراسة النمو الاقتصادي في تحديد الخطوة الأولى لكيفية مساعدة الدول في إطار سعيها نحو تحقيق تنمية متوازنة، وتوفير الاحتياجات الأساسية ولاسيما المواد الغذائية، وخلق المزيد من فرص العمل، وتحسين المستوى الاجتماعي، وتقليل نسبة العجز المالي في الميزانية، ودعم ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة.في حين تشير(Nafziger, 2012, p. 17)[3]إلى التنمية الاقتصادية وتذهب إلى أنها العملية المرافقة للنمو الاقتصادي عبر التغيير في توزيع المخرجات وهيكلة الاقتصاد، وتتضمن هذه التغييرات تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية، والاستفادة من التكنولوجيا من خلال الاستثمار في الإمكانات والطاقات العلمية والمعرفية المتنوعة الذي ينعكس بدوره على المجتمع بشكل إيجابي

(1)**نظريات النمو الاقتصادي**[4]: تسعى جميع البلدان لتحقيق تنمية متوازنة، ومع أن النمو الاقتصادي يعد مكوناً أساسياً، إلا أنه لا يعد الوحيد. فالتنمية كما أوضحنا سابقاً ليست

(1) Nafziger, E. W. (2012). Economic Development. Cambridge: Cambridge University Press. 5th Ed. P. 15.

(2) Miles, D. etal. (2012). Macroeconomics: Understanding the Global Economy. London: Wiley & Sons. 3rd Ed. P. 37.

(3) Review:

1) Todaro, M. Smith, S. (2015). Economic Development. NY: Pearson. 12th Ed. P. 3.

2) Nafziger, E. W. (2012). Economic Development. Op. Cit. P. 17.

(4)Review:

1)Todaro, M. Smith, S. (2015). Economic Development. Op. Cit. P. 149.

2) O'Connor, E. David. (2004). The Basics of Economics. London: GreenWood Press. PP: 223-227.

فقط ظاهرة اقتصادية، بل هي تتجاوز هذا المفهوم إلى قضايا اجتماعية ومؤسساتية. والسياق التاريخي للبحث في قضية التنمية يعكس هذا التوجه عبر تناول نظريات التنمية التي تعطي بعداً أوسع لفهم آلية العمل، وتطور حل الإشكاليات التي عاشتها بعض الدول:

a. **نظرية الدفعة القوية:** التي تعتمد على عملية التصنيع في دفع عجلة التنمية في البلدان النامية؛ إذ يؤكد Paul Rosenstein-Rodan (1943) على ضرورة الوقوف على محددات التنمية في البلدان النامية التي تتمثل في حجم السوق والتي يجب التعامل معها على أساس الاستثمار في التصنيع وفق حدود دنيا يتم رفعها تدريجياً.
b. **نظرية النمو المتوازن:** وضع Ragnar Nurkse (1959) هذه النظرية معتقداً أن مشكلة التنمية في البلدان النامية هي الحلقة المفرغة للفقر الناتجة عن تدني مستوى الدخل الذي يقود إلى تدني الاستهلاك، ومن ثمَّ الانكماش الاقتصادي، ويتابع أن عملية الخروج من هذه الحلقة تتطلب استثمارات ضخمة مع الحفاظ على التوازن بين الصناعة والزراعة.
c. **نظرية أقطاب النمو:** إذ يؤكد Francois Peroux (1944) على أن التنمية الصناعية لا تحدث دفعة واحدة، وإنما في أقطاب معينة تحتوي على عدة مقومات، وهو ما يدفع بالضرورة إلى تعزيز هذه المقومات، وتوسيع إطار هذه الأقطاب.

3)Umoru, D. Onimawo, J. (2018). National policy and Big-Push theory of development in Nigeria: Moving away from low-level economic equilibrium. Organization and Management. Vol. 116. No. 1995. PP:177-187.

4) Kattel, R. Kregel, J. Reinert, E. (2009). The relevance of RagnarNurkse and classical development economics. Working Papers in Technology Governance and Economic Dynamics no. 21.

5) Gavrila-Paven, I. Bele, I. (2017). Developing a growth pole: theory and reality. Management, Organizations and Society. No. 1. PP: 209-215.

6) Alacevich, M. (2016). Albert O. Hirschman and the Rise and Decline of development economics. Research in the History of Economic Thought and Methodology, Vol. 34B. Emerald Group Publishing Limited, pp.13 - 39

d. **نظرية النمو غير المتوازن:** جاءت هذه النظرية انتقاداً للنظريتين السابقتين؛ إذ يعتقد Albert Hirschman(1958) أن البلدان النامية لا تمتلك الموارد اللازمة من كل الأنواع، فهي لا تفتقر فقط لرأسمال والتنظيم، ولكن تعاني أيضاً من نقص في الاستثمار، وعليه فإنالنهوض بالتنمية في مثل هذه البلدان يتطلب الاستثمار في قطاعات استراتيجية.

e. "**نظريات المراحل الخطية للنمو**" وهي: (1) نموذج مراحل النمو لـ روستو Rostow's Stages of Growth(1960) التي تؤكد على أن أي بلد يسعى لتحقيق النمو عليه المرور بمجموعة متتالية من المراحل لتحقيق التنمية.

(2) نموذج النمو لـ هارود–دومر Harrod-Domar Growth Model (1939، 1946) الذي خلص إلى أن أي اقتصاد يجب أن يحقق وفراً من مجمل دخله الوطني لإحلال موارده المهتلكة؛ بعبارات أخرى يعبر النموذج عن علاقة اقتصادية وظيفية، فنمو الناتج يعتمد على ادخارات وطنية تعكس في مخرجات رأسمالية مكتسبة.

f. **نماذج التغيير الهيكلي** "**Structural-Change Models**": بُني هذا النموذج على فرضية أن الاستخدام غيرالكفء للموارد المتاحة يعزى إلى عوامل مؤسساتية وهيكلية ذات ارتباطات داخلية وخارجية. ومن أهم نظرياتها: (1) نموذج القطاع الثنائي لـ لويس Lewis two-sector model (1954): ووفقاً لهذا النموذج فإن نظرية التنمية تعتمد على نقل فائض العمالة في القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث بما يحفز تنمية مستدامة. (2) نموذج تحليل التغيير الهيكلي وأنماط التنمية: الذي مثل محاولة لتحديد سمات التحول الداخلي لتوليد تنمية ونمو اقتصادي، وارتبط ذلك بأعمال الاقتصادي Hollis B. Chenery (1918–1994).

g. **نماذج الثورة على"التبعية الدولية" (1970s):** التي برزت خلال سبعينيات القرن الماضي، فقد عانت الاقتصاديات النامية من محددات مؤسساتية وسياسية واقتصادية

على الصعيدين المحلي والدولي، ووقعت نتيجة لذلك في علاقة تبعية لاقتصاديات متقدمة. ومن أهم نماذجها: (1) نموذج الاعتماد الاستعماري الجديد The Neocolonial Dependence Model: فتخلف الاقتصاديات النامية عائد إلى استمرار السياسات الاقتصادية والسياسية والثقافية الاستغلالية للفترة الاستعمارية السابقة تجاه هذه الاقتصاديات. (2) نموذج التبني الخاطئ "False-paradigm model": فالاقتصاديات النامية فشلت في تطوير استراتيجياتها التنموية،واستندت إلى نموذج غير صحيح للتنمية مثال ذلك التركيز المتزايد على التراكم الرأسمالي أو تحرير السوق دون الاهتمام بالتغيير الاجتماعي أو المؤسساتي المطلوب لتلك الاقتصاديات. (3) نموذج التنمية الثنائية "The Dualistic-Development Thesis": فالثروات توجد غالباً في أماكن يسودها الفقر، وعدم التعلم، لهذا تقوم علاقة ثنائية من قبل الاقتصاديات المتقدمة للاستفادة من هذه الموارد، وتشغيل الاقتصاديات النامية لخدمتها.

h. **الثورة المضادة "النظرية النيوكلاسيكية" (1970s)**: التي تعتمد على إحداث التنمية وتفسيرها كنتيجة للتوجه بالسوق نحو التنمية بشكل معاكس للتوجه السائد في نماذج التبعية. وتقسم هذه النظرية إلى: (1) منهج السوق الحر Free-market، (2) منهج الاختيار العام Public-choice، (3) المنهج الصديق للسوق Market-friendly.

في حين يرى (O' Connor, 2004, pp. 223-227)أن اقتصاديين كان لهم الأثر الكبير في تشكيل وتطوير النظرية الاقتصادية، وأهمهم: (1) سيمون كوزنتس (1971) عبر التأكيد على أن التنمية الاقتصادية ليست عملية واحدة، وإن كل بلد لديه ظروف اقتصادية خاصة ترسم مساراته التنموية، (2) وجوزيف شومبيتر (1942) عبر ما أسماه "التدمير الخلاق"؛ لتفسير دور الاختراع والريادة في الاقتصاد، (3) وأرنيست شوماخر (1973) الذي أشار إلى أهمية استخدام التكنولوجيا المتوسطة لتطوير العديد من المشاريع وتشغيل العمال، (4) وروبرت سولو (1970) في كتاباته حول التطور التكنولوجي كمحرك للنمو الاقتصادي على

المدى الطويل، (5) وبول رومر (1983) الذي وضع نظرية النمو الجديدة التي تؤكد على أن النمو الاقتصادي هو نتيجة حتمية لمعرفة جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن التنازع الحاصل بين النظريات والنماذج حول تفسير التنمية الاقتصادية لا ينفي مطلقاً حاجة الاقتصاديات لتطوير سياسات اجتماعية، ومؤسساتية، وهيكلية للظروف التي ترسم خصوصية كل اقتصاد، وهذا ما يؤكد على أهمية الرأسمال الفكري في العملية التنموية.

(2) مصادر النمو الاقتصادي: ظهرت العديد من مدارس الفكر الاقتصادي التي ركزت على تحقيق التمايز في تراكم رأس المال المادي والبشري، أو تبني العنصر التكنولوجي، أو أي مصادر أخرى تعزى لناحية تأثيرها في الاستثمار وأنماطه. وفي هذا الإطار تنطلق مصادر النمو الاقتصادي من ثلاثة مكونات أساسية، وهي:[1]

أ- التراكم الرأسمالي سواء المادي أم البشري "المهارات"، بما فيها استثمار أراضي، ومعدات، وموارد البشرية.

ب- التراكم البشري "لناحية العدد" عبر النمو السكاني وتأثيره المباشر والتقليدي في نمو القوى البشرية، ومن ثم سوق المشتغلين.

ت- التقدم التكنولوجي أو"العامل التكنولوجي": الذي يشير إلى طرق تحسين الإنتاجية كما يشير إلى عامل الفاعلية المؤسساتية.

[1]Ghirwa, T. Odhiambo, N. (2017). Sources of economic growth in Zambia: an empirical investigation. Sage publications. Global Business Review. No. 18. Vol. 2. PP: 275-290.

ثانياً: التجارة الخارجية وتأثيرها في النمو الاقتصادي:

من المواضيع التي تؤدي دوراً مهماً في تحديد البيئة المناسبة للنمو موضوع العلاقة بين السوق المحلي والأسواق الخارجية. وهذه العلاقة تطرح السؤال المهم: ما هو تأثير الانفتاح التجاري والتكامل مع السوق العالمية على معدل النمو الاقتصادي؟

يشير (Imoisi, 2019) إلى أنه لا يمكن لاقتصاد أن يزدهر وينمو من دون أن يترافق ذلك مع مستويات عالية من التكنولوجيا والتصنيع والتجارة، وعليه فإن الانفتاح الاقتصادي يسرع النمو، ولكن ذلك يتطلب ظروفاً محيطة مستقرة.[1]

في حين يشير كل من (Yusoff & Febrina, 2014) إلى أن التجارة الخارجية تؤدي دوراً في تحقيق نمو اقتصادي عبر المكاسب الاقتصادية من مكتسبات توزيع الموارد والتخصص، معتمداً في ذلك على الميزة المطلقة والميزة النسبية لاقتصاديات البلدان.[2]

وفي إطار جزئي لتناول التجارة الخارجية أشار تقرير صادر عن البنك الدولي، إلى أنه – تاريخياً– كانت تعمل الشركات ضمن حدود جغرافية، ولكن الوضع تغير، فهذه الشركات أصبحت تعمل في بيئة أكثر توسعها خارج الحدود الجغرافية للبلد الواحد، ونتيجة لذلك أصبحت هذه الشركات معتمدة على أساليب جديدة في تأمين متطلباتها الإنتاجية والعمالة عبر التوسع أفقياً في تأمين احتياجاتها وأسواق تصريفها عبر البلدان التي تعمل فيها أكثر من التوسع عمودياً ضمن البلد الواحد[3].

---

[1]Imoisi, A. (2018). Is trade openness suitable for growth of the Nigerian manufacturing sector? An autoregressive distributed lag approach. DimitrieCantemir Christian University. Academic Journal of Economic Studies. Vol. 4. No. 2. PP: 71-82.

[2]Yusoff, M. Febrina, I. (2014). Trade openness, real exchange rate, gross domestic investment and growth in Indonesia. Sage Publications. The Journal of Applied Economic Research. Vol. 8. No. 1. PP: 1-13.

[3] World Development Report. (2019). The changing nature of work. Washington DC: World Bank. p.36

وفي مقارنة بين الاقتصاديات من ناحية أدائها توصلت دراسة (Sachs&Warner, 1995) إلى أن متوسط معدل النمو في البلدان النامية المنفتحة بلغ 4.49% في حين لم يتجاوز 0.69% في البلدان النامية المنغلقة خلال 1970-1989.[1] فالنتيجة تؤكد وجود علاقة ارتباط قوية بين درجة انفتاح الاقتصاد ومعدل نمو الدخل.[2]

وكانت– تاريخياً –المدرسة الكلاسيكية أول من بحث في منافع التجارة الخارجية من ناحية أن التبادل العالمي يساهم في التغلب على مشاكل ذات قضايا محدودة الحجمeconomies of scale، ولاحقاً جاءت المدرسة النيوكلاسيكية من خلال تطوير الانتقال الكفء لعناصر الإنتاج عالمياً[3].

ولكن من ناحية التطبيق وتوسع الأسواق وتعقد عمليات التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي[4]، وخرجت العديد من الدراسات التي لا تنفي دور التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، ولكنها أشارت إلى أنه من الخطأ الجزم بأن إلغاء الجمارك والقيود غير الجمركية كفيل بتسريع عملية النمو تلقائياً. كما أنهم يأتون بشواهد تثبت أن تحرير التجارة غالباً ما يأتي كنتيجة، وليس كمقدمة للنمو الذي يبدأ بتعزيز عمليات الاستثمار في رأس المال المادي والبشري والقيام بإصلاحات هيكلية. وتشير هذه الآراءإلى فوائد حماية بعض السلع من المنافسة الخارجية، ولو لفترة محددة، وأنه من الخطأ أن تقوم دولة نامية فقيرة بتحرير التجارة بشكل تام دفعة واحدة، وهناك ثلاث حجج نظرية في هذا المجال:

---

(1) Sachs, J. Warner, A. (1995a). Economic Reform and the Process of Global Integration. Brookings Papers on Economic Activity. No.1, pp.350-36

(2) Berg, H. (2012). Economic Growth and Development. 2nd .Singapore ; Hackensack, NJ: World Scientific. P.327.

(3) Luca, F. etal. (2014). Current Trends in the foreign trade. SEA-Practical application of science. Vol. 2. No. 3. PP: 393-400.

(4)Maria, D. (2014). Empirical analysis of trade barriers and economic growth in Nigeria. European Journal of Social Sciences. Vol. 2. No. 4. PP: 1-6.

(1) **حجة الاعتبارات الاستراتيجية من أجل الحماية (Strategic Trade Argument for Protection)**:[1] فالتحرير الكامل للتجارة الخارجية يقود إلى تخصص كل بلد في صناعة السلع التي تملك مزايا نسبية في إنتاجها، واستيراد السلع التي تملك بلاد أخرى مزايا نسبية في إنتاجها، ولكن لكل صناعة وضع تقني وتكنولوجي محدد، وتخصص البلد في صناعة ذات تكنولوجيا منخفضة سيؤدي إلى حرمان البلد من فرص تقدم تكنولوجي مما سيؤثر سلباً في نمو الناتج.

(ب) **حجة الصناعة الوليدة (Infant-Industry Argument)**[2]: لاشك أن الصناعة الناشئة تحتاج إلى فترة زمنية معينة حتى تحقق مزايا تنافسية، ويعتمد طول هذه الفترة الزمنية على التعلم والسياسات الحكومية وسياسات الإحلال التي تتبناها.

(ج) **حجة المدرسة البنيوية في إحلال الاستيراد (The Structuralism Argument for Import-Substitution)**:[3] إن إعادة تشكيل السياسات الصناعية في بلدان نامية كانت تابعة تاريخياً لاقتصاديات بلدان متقدمة تحتاج إلى إعادة النظر في بنية السوق المحلية ولاسيما في إطار سياسات إحلال المستوردات، وهي تجربة قريبة للسياسات التي تم تطبيقها في حالة "النمور الآسيوية" عبر إعادة صياغة العقد بين الحكومة والمستثمر المحلي بشكل يشجع على تمكين الاستثمار الوطني إحلالاً للاستثمار الخارجي، وهنا تكمن الإشكالية، فالنمو والتقدم لن يتحققا إلا عبر تغيير ذلك النمط، وبناء قاعدة صناعية. وأن بناء ذلك يتطلب حماية من منافسة الصناعات الأجنبية لفترة زمنية.

---

[1]Orgun, B. (2012). Strategic Trade Policy versus free trade. Procedia-Social and Behavioral Sciences. Vol. 58. PP: 1283-1292.

[2]Melitz, M. (2005). When and how should infant industries be protected?. Journal of International Economics. Vol.66. PP: 177-196.

[3]Behuria, P. (2017). The Political economy of import substitution in the 21st century: the challenge of recapturing the domestic market in Rwanda. International development. London School of Economics. Working Paper Series. No. 17-182.

والخلاصة مع التجارب العملية– ولكنه على المدى الطويل– فإن هذه السياسات بما تتضمنه من إجراءات حمائية لتعزيز ميزات تنافسية أفقدها كثيراً من أهميتها في العقود الأخيرة. وهو ما يؤكد على أن الانفتاح أو حتى الانغلاق غير المدرس بشكل هيكلي ستكون له تداعيات اقتصادية سيئة على جميع القطاعات، والمزايا ليست معطى طبيعياً وأزلياً، بل هي مزايا يمكن تطويرها بالسياسات الاقتصادية الصائبة.[1] ومن جهة أخرى فإنه لايجب إغفال أن الدول المتقدمة بحد ذاتها لا تطبق انفتاحاً مطلقاً مع أنها تشجع على ذلك، مثال ذلك توسع الإجراءات الحمائية (حالة الولايات المتحدة والبركزيت).

ثالثاً: دراسة حالة الاقتصاد السوري: بين توسع الهوة وتعقد الإجراءات.

1) **نمو الاقتصاد السوري:** شهد تاريخياً الاقتصاد السوري لحظات انتعاش مبهرة، ساهمت بتأسيس بنية اقتصادية متينة، كان لها أثرها في تشغيل القوى العاملة، والتوسع أفقياً في جميع القطاعات الاقتصادية، وتمكين العقد الاجتماعيإضافة إلى تعزيز مكامن الإنتاجية، ولكن لم يتم تحقيق خطوات جدية في إطار الاستفادة منها سواء على مستوى التقدم التقني أم على مستوى الجانب المؤسساتي مع التجارب الناجحة المحدودة على الأمد الطويل في بعض القطاعات. وتؤكد المكاشفة السابقة أن الاهتمام بالسياسات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أم الجزئي والقطاعي لم يشهد تطويراً ومؤسسةعلى المدى المتوسط والقصير مع انعكاسها جزئياً في القطاع الزراعي إلا أن الاقتصاد بقي معتمداً بدرجة كبيرة على القطاع النفطي الحامل للاقتصاد الوطني.

[1]Chang, H. (2003). Kicking Away the Ladder. London: Anthem Press. P: 1-4.

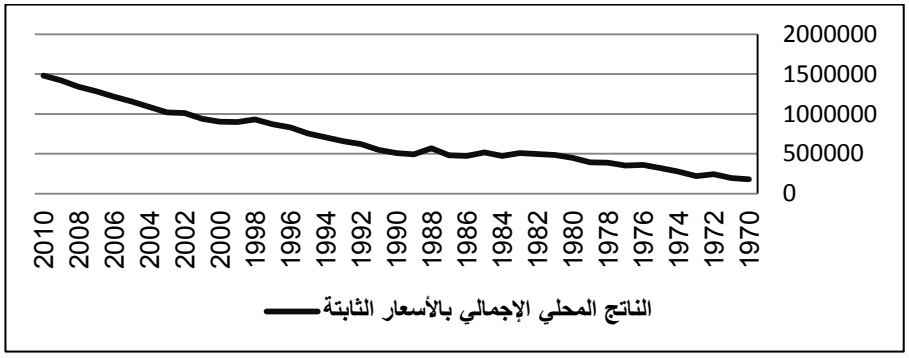

المخطط البياني رقم (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري خلال الفترة 1970 – 2010 – الأرقام بملايين الليرات السورية

***المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، 2018.**

ويؤكد المخطط كيف تمكن الاقتصاد السوري من مضاعفة مستويات الناتج لما يزيد عن 7 أضعاف الحجم الذي كان عليه خلال العام 1970 خلال فترة الأربعة عقود السابقة، كما توضح البيانات أن للأحداث التي مر بها الاقتصاد السوري خلال عقد الثمانينيات أثرها في استدامة النمو، ولكن الاقتصاد السوري تمكن من تحقيق نمو مع بداية التسعينيات في إطار ممارسة سياسات أكثر انفتاحاً تمثلت بشكل أساسي في قانون الاستثمار رقم (10). ومع نهاية عقد التسعينيات شهد الاقتصاد السوري انتكاسة نتيجة للتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة، وتعثر الاستفادة من الفرص التي شكلت امتداداً حيوياً لنمو الناتج المحلي التي تمثلت في السوق العراقية، إضافة إلى تعثر استدامة أثر الإجراءات التي تم اتخاذها على المستوى المحلي، ومع بداية الألفية شهد الاقتصاد انفتاحاً أكثر عبر مؤسسة تشريعات، وتغيير لهوية الاقتصاد السوري تجاه اقتصاد تأشيري موجه بالسوق الاجتماعي، إلا أن هذه الوتيرة المتسارعة لمحاولة تعزيز مكاسب الاقتصاد لم يكتب لها الاستدامة مع تأثر الاقتصاد السوري بالأزمة التي مرت بها البلاد بدءاً من العام 2011.

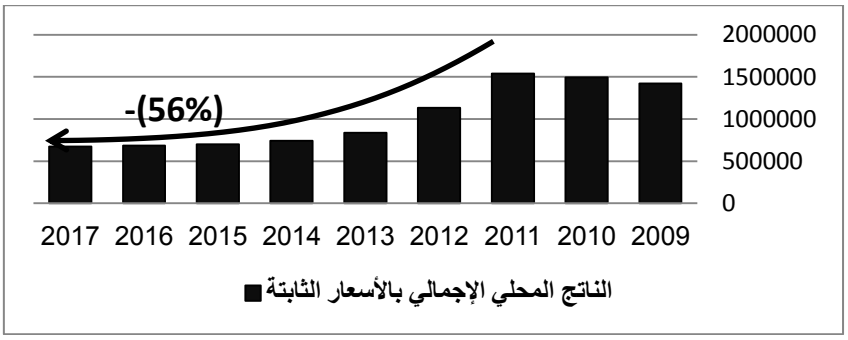

*** المخطط البياني رقم (2) الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري**
خلال الفترة 2009– 2017 –الأرقام بملايين الليرات السورية
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، 2018.

ومع الضغوط التي مورست على الاقتصاد السوري خلال فترة الأزمة ولاسيما من ناحية التدمير الهائل الذي شهدته مرافق الحياة الاقتصادية على مستوى البنية التحتية والإنتاجية، إلا أن الإجراءات الحكومية لامتصاص آثار الأزمة ولاسيما في ظل العقوبات الأحادية الجانب (التي سنوضح تأثيرها لاحقاً في عرض مشهد التجارة الخارجية) ساهمت إلى حد كبير خلال الفترة 2014 – 2016 في تراجع وتيرة التدهور الدراماتيكي للناتج المحلي الإجمالي، ولكن من غير المرجح خلال العامين القادمين أن يتمكن الاقتصاد السوري من التعافي وتحقيق معدلات نمو إيجابية، على عكس توقعات مجلة الـ Economist في مقال منشور لها يذهب إلى أن الاقتصاد السوري مع بداية العام 2019 سيكون من أكثر الاقتصاديات نمواً كما يظهر المخطط البياني رقم (3):

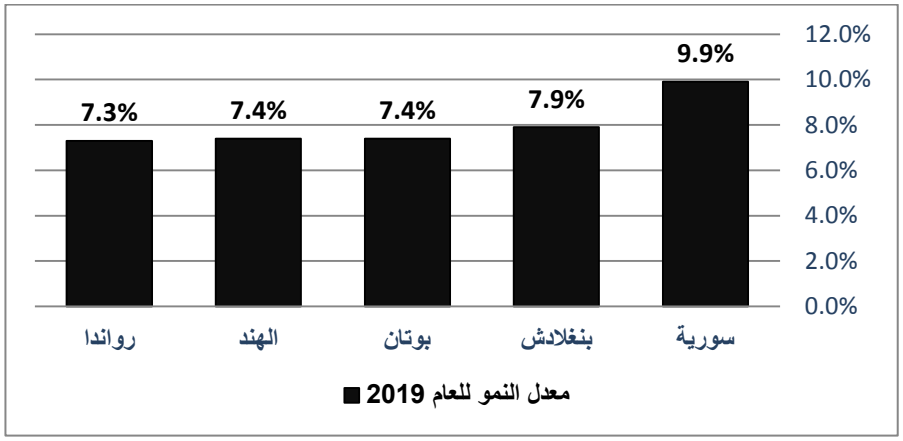

المخطط البياني رقم (3): توقعات أفضل الاقتصاديات أداء خلال العام 2019

***Source: The Economist, Jan-2019.**

ومتابعةً للمقالة المنشورة، فإن كاتب المقال يشير إلى أنه ليس بالضرورة أن الأرقام العالية التي تسجلها هذه البلدان تعكس حالة اقتصادية جيدة، بل على العكس فإن الأرقام المرتفعة تعكس هنا أسوأ بداية من الممكن أن يشهدها هذا الاقتصاد مع تعافيه، وهو واقع حال الاقتصاد السوري.

2) **واقع التجارة الخارجية للاقتصاد السوري:** تعد السوق السورية سوقاً ذات توجه استيرادي، ويغلب عليها الطابع الاستيرادي، ويعود ذلك تاريخياً إلى آلاف السنين؛ إذ كانت سورية ممراً تجارياً حيوياً يربط الغرب بالشرق، ومع كونها ممراً لتدفق السلع فإن هذه الأرض استطاعت تاريخياً أن تكون صناعات وحرفاً ساهمت في توسع النشاط التصديريلصناعات تحويلية بقيت أقل من الطموح، وفي إطار عرضنالمسارات التجارة الخارجية سيتم تحليلها على ثلاث مستويات:

a. **على مستوى البيانات الرقمية:** يؤكد تطور العجز التجاري لحركة الميزان التجاري حتمية خيار الاعتماد على الموارد الذاتية، وتعزيز الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد السوري،

فيظهر تطور العجز من 9.4 مليار دولار خلال العام 2010 إلى 6.5 مليار دولار خلال العام 2018 ضعفاً بنوياً نتيجة للإجراءات الأحادية الجانب للعقوبات التي استهدفت البلد والتي أدت إلى تدهور الصادرات بما يقارب 90% عما كانت عليه في العام 2010.

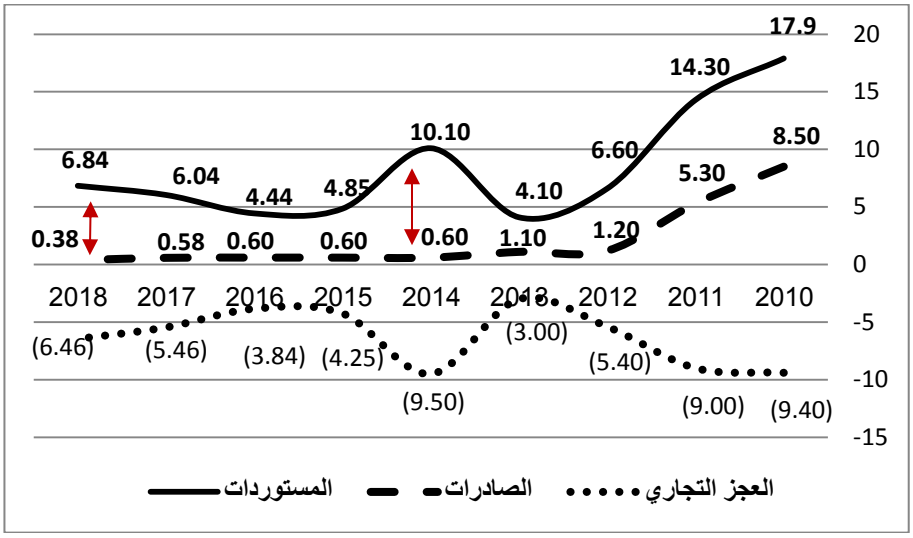

*** المخطط البياني رقم (4): حركة التجارة الخارجية خلال الفترة 2010 – 2018 (الأرقام بمليارات الدولارات)**

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للجمارك، 2019.

b. **على مستوى السياسات الحكومية:** مما لا شك فيه أن الأزمة التي تعيشها البلاد تسببت في تضرر جميع القطاعات الاقتصادية، ومن أجل مواجهة النقص الحاصل في بعض المواد تم الاعتماد على السوق الخارجية لاستيرادها؛ لذلك يلاحظ أن تدهور الاستيراد (17.9 إلى 14.3) كان أقل حدة من تدهور الصادرات (8.5 إلى 5.3) خلال العامين 2010 و2011، ويمكننا ملاحظة أن الصادرات بعد عام 2012 استقرت إلى حد ما مع انخفاض تدريجي، على غرار المستوردات التي تأرجحت ولاسيما مع خلال الفترة 2013

إلى 2015، ثم استقرت خلال العامين 2015 – 2016 مع انخفاض نسبي، وعاودت الارتفاع خلال العامين 2017 – 2018. ومن واقع تحليل السياسات الحكومية للتجارة الخارجية فإننا نعزو هذه الاضطرابات إلى:

- تاريخياً لم تشكل السياسات المحفزة للصادرات اهتماماً ذا جدوى هيكلية على قدر العائد التصديري الممكن تحقيقه من ورائه، مما يشكل حافزاً لبحث دور أكثر عمقاً للصادرات السورية.
- سياسات التسعير الإداري في القطاع النقدي كان لها دور في تصاعد الضغوط على الليرة السورية، ولاسيما من ناحية الإجراءات على الواردات من القطع الأجنبي من(الصادرات، والحوالات).
- من ناحية تشجيع الاستيراد ساهمت السياسات الحكومية من ناحية تمويل المستوردات وتسهيل إجراءات الاستيراد في إطار تأمين احتياجات البلاد في تعاظم الاعتماد على المستوردات؛ إذ وجد فيها الحل.

c. **على مستوى البنية التنظيمية:** يلاحظ أن هناك جهات متعددة راعية وداعمة لحركة الاستيراد والقطاع الاستيرادي بشكل عام (الجهاز الحكومي بسياساته، وغرف مهنية من تجارة وزراعة وغيرها)، وهذا التعدد ساهم في انزياح الكفة باتجاه تشجيع النشاط الاستيرادي، وتعاظم الجناح الراعي لهذا النشاط على حساب تشجيع بنية الإنتاج المحلي والصادرات.

3) ولاختبار واقع علاقة التجارة مع النمو الاقتصادي قام الباحث بحساب معامل الارتباط Pearson بين كل من المستوردات، والصادرات، وصافي المستوردات، والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010 –2017، وقد كانت النتائج كما في الجدول الآتي:

*** الجدول رقم (4) دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي (مصفوفة الارتباط)خلال الفترة 2010 –2017**

	الناتج المحلي الإجمالي	المستوردات	الصادرات	صافي الصادرات
الناتج المحلي الإجمالي	**1**	**0.901609**	**0.95874**	**-0.66305**
المستوردات	**0.901609**	**1**	**0.918047**	**-0.89724**
الصادرات	**0.95874**	**0.918047**	**1**	**-0.64865**
صافي الصادرات	**-0.66305**	**-0.89724**	**-0.64865**	**1**

المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على مخرجات بيانات الاقتصاد السورية، المجموعة الإحصائية.

يلاحظ من الجدول أن الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي مع الصادرات كان أعلى خلال الفترة 2010–2017 مما حققه الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والمستوردات،و لهذا الرقم دلالته من ناحية ما تؤكده الدراسات الميدانية في هذا المجال في أن تشجيع وتمكين الصادرات ينعكس في نمو اقتصادي أعلى والعكس صحيح، ولاسيما أن الناتج المحلي والصادرات ذو طبيعة إنتاجية محلية.

4) كنتيجة للسياسات الحكومية التي تم تبنيها، لابد من الإشارة إلى أن مسارات التجارة الخارجية بقيت قاصرة من ناحية التوسع في صافي الصادرات، ولاسيما في ظل توسع الهوة لصالح المستوردات مع الجهود في ضغط فاتورة الاستيراد، وزيادة نسبة تغطية الصادرات خلال الأعوام 2014 –2015 –2016 كما يظهر المخطط البياني رقم (4).

النتائج:

في إطار التحليل الذي تم عرضه سابقاً خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الآتية:

- ❖ في ظل التدهور الحاصل للناتج المحلي الإجمالي، فإن جهود ترميمه وتعافيه يتطلبان إجراءات استثنائية لكي يتمكن الاقتصاد السوري من التعافي.
- ❖ يوضح تطور العجز التجاري ضعفاً بنوياً متأثراً بالإجراءات الأحادية الجانب للعقوبات التي استهدفت البلاد والتي أدت إلى تدهور الصادرات وزيادة الاعتماد على المستوردات.

- ❖ لم يحقق الاقتصاد السوري نتائج ملموسة من ناحية تطوير استراتيجية تجارة خارجية موجهةلدعم الإنتاج المحلي وتعزيز الصادرات، فالحاجة لمؤسسة إجراءات تمكين الصادرات والقطاع أصبحت حيوية.
- ❖ ظلت سياسات التسعير الإداري في القطاع النقدي تحد من المكاسب المحتملة للإجراءات المتخذة التي كان لها انعكاساتها السلبية غير المحفزة من ناحية الخسائر التي حملتها للقطاع التصديري، وواردات القطع الأجنبي إلى الاقتصاد السوري.
- ❖ تعد البنية المؤسساتية للاقتصاد السوري محابية لتشجيع سياسات الاستيراد من ناحية تعدد البنى التنظيمية التي ترعى وتشجع مثل هذا النشاط.
- ❖ توجد علاقة تربط التجارة الخارجية وتحقيق النمو الاقتصادي خلال فترة الأزمة.
- ❖ لا توجد اختلافات بين الواقع الحالي والمطلوب من ناحية المسارات التي تم اتخاذها في إطار رسم سياسات التجارة الخارجية وتنفيذها، فمسارات التجارة الخارجية بقيت قاصرة من ناحية التوسع في صافي الصادرات، ولاسيما في ظل توسع الهوة لصالح المستوردات.

التوصيات:

في إطار النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحث بضرورة تعظيم الأثر الإيجابي للتجارة الخارجية كمحرك للنموالاقتصادي عبر:

- ❖ تبرز ضرورة تطوير برامج مرنة تتكيف مع المتغيرات الآنية للأزمة، وليس فقط تحقيق الانزياح في ترتيب أولويات دعم الإنتاج.
- ❖ تتطلب سياسات دعم الإنتاج المحلي والصادرات خاصة في ظل الظروف المتغيرة التي تشهدها البلاد تطوير سياسة نقدية تتكامل معهافي إطار شمولي.
- ❖ تطوير بنية مؤسساتية حاملة للسياسات التصديرية، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة الاستفادة من التجارب التي تمت في هذا الإطار تاريخياً.

- ❖ رصد مسارات التنمية والنمو والمتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي مع الجهات المعنية سواء من ناحية الرقم الإحصائي أم من ناحية السياسات الاقتصادية سواء كانت مالية أم نقدية أم تجارية.

وختاماً:

إن المناقشات أعلاه كانت تتمحور حول أداء تاريخي لسياسات ونتائج تم الخروج بها كإضاءات لمسارات تتعلق بالسؤال حول" كيف يمكن للسوق أن يعد الأداء الاقتصادي باتجاه توازني؟ ولاسيما في إطار دراسة تكلفت بهذا الانتقال تجاه التوازن. وهو ما يقود إلى ضرورة إجراء دراسات مستقبلية تستهدف تحليل مؤشرات الاقتصاد السوري على مستوى أكثر تفصيلاً للخروج بسياسات انتقائية أكثر تناسباً مع الحالة القطاعية، إضافة إلى ضرورة الأخذ بالحسبان متغيرات اقتصاد الظل، واتساع عمليات التهريب من الدول المجاورة بما يشكل استنزافاً غير ملحوظ للقطع الأجنبي.

المراجع:

المراجع العربية:

1) زنبوعة، محمود (2014) الأزمة السورية: السياسات التنموية والآثار الاقتصادية والاجتماعية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 30. العدد الثاني. ص ص: 221–246.

2) فرحات، منى. وآخرون (2012) بدائل تمويل عملية التنمية في سورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد 28. العدد الثاني. ص ص: 283–305.

3) المكتب المركزي للإحصاء، (2010)، المجموعة الإحصائية، دمشق.

4) هيئة الاستثمار السورية، (2010)، "التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر"، دمشق.

المراجع الأجنبية:

1) Alacevich, M. (2016). Albert O. Hirschman and the Rise and Decline of development economics. Research in the History of Economic Thought and Methodology, Vol. 34B. Emerald Group Publishing Limited, pp.13 – 39

2) Behuria, P. (2017). The Political economy of import substitution in the 21st century: the challenge of recapturing the domestic market in Rwanda. International development. London School of Economics. Working Paper Series. No. 17-182.

3) Berg, H. (2012). Economic Growth and Development. 2nd. Singapore; Hackensack, NJ: World Scientific.

4) Chang, H. (2003). Kicking Away the Ladder. London: Anthem Press.

5) Daumal, M. Ozyurt, S. (2011) The Impact of International Flows on Economic Growth in Brazilian States. Review of Economics and Institutions. Vol.2. No.1.

6) Dowrick, S. Pitchford, R and Turnovsky, S. (2004). Economic Growth and Macroeconomic Dynamics: Recent Development in Economic Theory. Cambridge University Press: Cambridge.

7) Gavrila-Paven, I. Bele, I. (2017). developing a growth pole: theory and reality. Management, Organizations and Society. No. 1. PP: 209-215.

8) Ghirwa, T. Odhiambo, N. (2017). Sources of economic growth in Zambia: an empirical investigation. Sage publications. Global Business Review. No. 18. Vol. 2. PP: 275-290.

9) Imoisi, A. (2018). is trade openness suitable for growth of the Nigerian manufacturing sector? An autoregressive distributed lag approach. DimitrieCantemir Christian University. Academic Journal of Economic Studies. Vol. 4. No. 2. PP: 71-82.

10) James, W. Ramstetter, E. (2008). Trade, Foreign Firms and Economic Policy in Indonesian and Thai Manufacturing. Journal of Asian Economics. Elsevier.Vol. 19. PP: 413-424.

11) Kang, M. etal. (2017) Korea's Growth-Driven Trade Policies: Inclusive or Exclusive? The World Economy. Wiley online Library. Vol.40. Issue. 11. PP: 2475-2490.

12) Kattel, R. Kregel, J. Reinert, E. (2009). the relevance of RagnarNurkse and classical development economics. Working Papers in Technology Governance and Economic Dynamics no. 21.

13) Keho, Y. (2017) The Impact of Trade Openness on Economic Growth: The Case of Cote d'Ivoire, Cogent Economics & Finance Journal. Vol.5, Issue. 1.

14) Luca, F. etal. (2014). Current Trends in the foreign trade. SEA-Practical application of sience. Vol. 2. No. 3. PP: 393-400.

15) Lynn, K. (2015). An Analysis of The Relationship Between Foreign Trade and Economic Growth in Myanmar during 1990-2014. International Journal of Business and Administration Studies. Vol. 4. No. 1. PP: 114-131.

16) Maria, D. (2014). Empirical analysis of trade barriers and economic growth in Nigeria. European Journal of Social Sciences. Vol. 2. No. 4. PP: 1-6.

17) Marshall, A. (1949). Principles of Economics: An Introductory Volume. (8th Edition): Paperback.

18) Melitz, M. (2005). When and how should infant industries be protected?. Journal of International Economics. Vol. 66. PP: 177-196.

19) Miles, D. Et al. (2012). Macroeconomics: Understanding the Global Economy. London: John Wiley & Sons. 3rd Ed.

20) Nafziger, E. W. (2012). Economic Development. Cambridge: Cambridge University Press. 5th Ed.

21) O'Connor, E. D. (2004). the Basics of Economics. London: GreenWood Press.

22) Orgun, B. (2012). Strategic Trade Policy versus free trade. Procedia-Social and Behavioral Sciences. Vol. 58. PP: 1283-1292.

23) Robertson, D. (1938). The future of international trade, Economic Journal, Vol. 48, PP: 1-14.

24) Sachs, J. Warner, A. (1995a). Economic Reform and the Process of Global Integration. Brookings Papers on Economic Activity. No.1, PP.350-36

25) Soubbotina, T. (2004) Beyond Economic Growth- An Introduction to Sustainable Development, the World Bank, Washington, D.C. 2nd Ed.

26) The Economist, Jan-2019.

27) Todaro, M. Smith, S. (2015). Economic Development. NY: Pearson. 12th Ed.

28) Umoru, D. Onimawo, J. (2018). National policy and Big-Push theory of development in Nigeria: Moving away from low-level economic equilibrium. Organization and Management. Vol. 116. No. 1995. PP: 177-187.

29) UNCTAD, (2013). "Towards more Balanced Growth Strategies in Developing Countries: Issues Related to Market Size, Trade Balances and Purchasing Power. Discussing Paper, No.214.

30) Were, M. (2015) Differential Effects of Trade on Economic Growth and Investment: A Cross-Country Empirical Investigation. Journal of African Trade. Elsevier. Vol.2. PP: 71-85.

31) World Development Report. (2019). the changing nature of work. Washington DC: World Bank.

32) Yusoff, M. Febrina, I. (2014). Trade openness, real exchange rate, gross domestic investment and growth in Indonesia. Sage Publications. The Journal of Applied Economic Research. Vol. 8. No. 1. PP: 1-13.

33) Zaman, G.(2014). Impact of Foreign Trade on Romania's Economic Sustainability during the Pre- and Post-Accession Periods. Procedia Economics and Finance. Elsevier. Vol. 8. PP: 747-754.

تاريخ ورود البحث:2019/08/22
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2019/11/06